https://doi.org/10.25130/tjaes.17.54.2.5

أثر تطبيق معيار الأدوات المالية IFRS9 في الحد من عدم تماثل المعلومات
دراسة كمية على عينة من المصارف المحلية والعربية(*)

أ.م.د. صبحي محيميد صالح
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة صلاح الدين/أربيل
subhisaa@yahoo.com

م.م. ريبين طيب رشيد
قسم المحاسبة
معهد نوبل 2014
rebin.tayeb@gmail.com

المستخلص:

تناول هذا البحث أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (الادوات المالية: IFRS9) في الحد من عدم تماثل المعلومات في القوائم والتقارير المالية المنشورة للمصارف المحلية والعربية. ويهدف البحث اختبار تأثير تطبيق IFRS9 على عدم تماثل المعلومات، ولتحقيق هذا الهدف تم اختبار الفرضية التي مفادها لا يوجد تأثير لتطبيق IFRS9 في الحد من عدم تماثل المعلومات من خلال بناء مؤشر لقياس مستوى عدم تماثل المعلومات في التقارير السنوية لعينة من (120) مصرف من المصارف العربية المسجلة بالأسواق المالية العربية للفترة (2018 و2019) حسب تصنيف اتحاد المصارف العربية. وتم استبعاد 20 مصرف التي لا يتوافر في تقاريرها المالية السنوية بيانات كافية بشأن تطبيق معيار الدولي IFRS9. وقد تم استخدام نموذج الانحدار في قياس تأثير تطبيق IFRS9 على مستوى عدم تماثل المعلومات. وأظهرت نتائج البحث بتأثير معنوي لبعض مفردات المعيار في حين كانت بقية المفردات ليس لها تأثير معنوي في الحد من عدم تماثل المعلومات. وأن هذا التأثير الضعيف نسبيا في تطبيق المعيار (9) في سياق عدم تماثل المعلومات يعزى في التباين في محتوى القوائم والتقارير المالية المنشورة للمصارف العربية. ويوصي البحث بتوجيه اهتمامات المصارف المحلية والعربية بتوسيع وترشيد آليات تطبيق المعيار (9) بالاستفادة من تجارب البلدان المتقدمة، كما أن البحث قد يضيف إلى الأدبيات المالية والمصرفية العربية في مجالات الحوكمة والشفافية وادارة المخاطر والتحوط وتطوير التقنيات المصرفية الحديثة لتمكن من تحقيق تماثل المعلومات في البيئة المصرفية المحلية والعربية.

الكلمات المفتاحية: عدم تماثل المعلومات، معيار الادوات المالية IFRS9، المعايير الدولية للتقارير المالية IFRS.

The effect of implementing IFRS9 Financial Instruments in reducing information asymmetry
Quantitative study on a sample of local and Arab banks

Assist. Lecturer: Rebin Tayeb Rashid
Accounting Department
Noble Institute 2014

Assist. Prof. Dr. Subhi Mahamied Saleh
College of Administration and Economics
Salahaddin University/Erbil

Abstract:

This research paper deals with the effect of implementation of the International Financial Reporting Standard-Financial Instruments-IFRS9 in reducing information

(*) بحث مستل من أطروحة دكتوراه في المحاسبة.

asymmetry in the financial statements published for local and Arab banks, and the research aims to test the effect of applying IFRS9 on information asymmetry. In order to achieve this goal the research hypothesis that the implementation of IFRS9 Financial Instruments affect in reducing information asymmetry. By formulate an index to measure the level of information asymmetry in the annual reports of a sample of (120) Arab banks registered in the Arab financial markets for the period (2018 & 2019) according to the classification report by Union of Arab Banks. It was excluded 20 banks that do not have sufficient data in their annual financial reports regarding the application of the IFRS9, The regression model was used to measure the effect of implementing IFRS9 on the level of information asymmetry. The results of the research show a significant impact on some of the IFRS9 items while the most items have no significant effect in reducing information asymmetry that shows relatively weak impact on the application of IFRS9 in the context of information asymmetry due to the attributed in contrast of the published financial statement of Arab banks. The research recommends directing the intention of local and Arab banks by expanding and rationalizing the implementation mechanisms of Standard 9 by making use of the experiences of advanced countries. The research may also add to the Arab financial and banking literature in the areas of governance, transparency, risk management, hedging, and the development of modern banking technologies to enable achieve information asymmetry in the local and Arab banking environment.

Keywords: Information Asymmetry, Financial instrument-IFRS9, IFRS.

المقدمة

حظيت مشكلة عدم تماثل المعلومات (Information Asymmetry) باهتمام كبير من جانب الباحثين في الأدب المحاسبي حيث اهتمت الكثير من البحوث والدراسات بالتعرف على العوامل والمتغيرات المحاسبية والادارية والسلوكية خصوصا في البلدان المتقدمة التي تفسر أسباب مشكلة عدم تماثل المعلومات، ولماذا يختلف مستوى تماثل المعلومات من مصرف إلى أخر او من شركة الى أخرى، وبالتالي فقد ظهرت العديد من البحوث التي قامت بتحليل هذه المشكلة في سياق تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية IFRS من جانب. ومن جانب آخر في سياق تطبيق المعيار IFRS9. حيث أشار (البغدادي وشاهين، 2020) إلى تفهم الكثير من العوامل التي يتم اختبارها كمتغيرات لمشكلة عدم تماثل المعلومات وبصور خاصة العوامل المرتبطة بتطبيق المعيار الدولي (9)، مثل آليات التحوط وأدارة المخاطر والحوكمة ونماذج الاعمال وغيرها. ومن جانب اخر فان قياس القيمة العادلة يبدو الأكثر ارتباطا بعملية العرض والافصاح. حيث قامت بعض الدراسات بتوفير أدلة عملية على أن التحوط هو أكثر المتغيرات تأثيرا على مستوى عدم تماثل المعلومات ناتجة عن القياس على اساس المعيار المحاسبي الدولي 39 (الملغى) بالرغم من تطبيق المعيار الدولي (9). حيث لم يلقى المعيار (9) الاهتمام من جانب الباحثين لدراسة مدى تأثير هذا المعيار على مستوى عدم تماثل وهو الأمر الذي تهتم به البحث الحالية. وتعتبر مشكلة عدم تماثل المعلومات من وجهة نظر الإدارة المصرفية العامل الرئيسي في التأثير على جودة المعلومات المحاسبية ومدى الاستفادة منها بين ذوي المصلحة (Stakeholders). وفى ضوء تطبيق المعيار الدولي (9) وتأثيره على مشكلة عدم تماثل المعلومات فأن الباحثين يقومان في وضع رؤية لتحسين

التقرير والابلاغ المالي من خلال تحليل مشكلة عدم تماثل المعلومات من خلال اختبار تأثير تطبيق المعيار (9) في المصارف العربية والعراقية.

ولتحقيق اهداف البحث فقد تم تقسيمه الى ثلاثة مباحث، المبحث الاول منهجية البحث. اما المبحث الثاني الجانب النظري لـ IFRS9 وادبيات مشكلة عدم تماثل المعلومات. المبحث الثالث فقد ركز عن الجانب التطبيقي للبحث ومناقشة نتائج والخلاصة والتوصيات.

المبحث الاول: منهجية البحث

يتناول هذا المبحث تحديد مشكلة البحث واهميته واهدافه وفرضيات البحث.

أولا. مشكلة البحث: تعد الأسواق المالية والمصارف العربية (خصوصا الخليجية) من الأسواق الناشئة والمهمة على المستوى الاقليمي، وكذلك العالمي حيث تعتبر الاسواق الخليجية من أكبر الأسواق في مستوى الدخل القومي في المنطقة العربية. ويعتمد تطور تلك الاسواق بصورة كبيرة على المعلومات المتاحة لأصحاب المصلحة، وتتشابه البيئة المصرفية الخليجية إلى حد ما مع البيئة في كل من الدول المتقدمة والدول النامية. فنظام السوق الحر وتوافر رأس المال وسهولة الحصول على الكفاءات الإدارية يجعلها تتشابه إلى حد ما مع بيئة الأعمال في الدول المتقدمة. بينما غياب المحللين المحترفين، وبيوت التمويل، والوساطة، وقواعد البيانات المالية يجعلها أقرب إلى الدول النامية، بالإضافة إلى حداثة الاسواق المالية العربية ومهنة المحاسبة التي بدء تنظيمها القانوني بشكل جدي في بداية تسعينات القرن الماضي. وبما ان البيئة المالية والمصرفية تتسم بسمات وخصائص تميزها عن القطاعات الاقتصادية الأخرى، فهي تشكل بمثابة حافز لبحث مشكلة عدم تماثل المعلومات. فالمصارف العربية تلتزم بتطبيق المعايير الدولية، وقرارات لجنة بازل في آليات الحوكمة وادارة المخاطر والرقابة الداخلية وبالتالي فهناك حاجة لبحث مشكلة عدم تماثل المعلومات وبالتحديد بعد تطبيق المعيار الدولي (9). ويعتبر هذا أمر مفيد لكل من معدي ومستخدمي المعلومات المحاسبية وصانعي السياسات المحاسبية واسواق المال الخليجية والعربية.

وتأسيسا على ذلك فإن مشكلة البحث تتحدد بالتساؤل الاتي: هل هناك تأثير لتطبيق المعيار (9) على عدم تماثل المعلومات في القوائم والتقارير المالية المنشورة في المصارف العربية والعراقية؟

ثانيا. فرضية البحث: وفي ضوء مشكلة البحث فان يمكن صياغة الفرضية الاتية: يوجد تأثير بين مستوى تطبيق IFRS9 والحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية في القوائم والتقارير المالية المنشورة للمصارف العربية والعراقية.

ثالثاً. أهمية البحث: تتمثل أهمية البحث على المستوى الأكاديمي من أنها تضيف إلى الدراسات التي اهتمت بمشكلة عدم تماثل المعلومات في الدول العربية والعراق من خلال أختبار أثر تطبيق المعيار الدولي (9) على مستوى تماثل المعلومات في القطاع المصرفي العربي. وعلى المستوى العملي فإن البحث يمكن أن تكون مفيدة في تطوير تطبيق المعايير المحاسبية الدولية وخصوصا منها المعيار (9) في المصارف العربية وواضعي التشريعات المالية والمصرفية العربية. وقد يساهم البحث في مساعدة الاسواق المالية العربية في تعزيز الرقابة والحوكمة والتحوط وأدارة المخاطر في أدء المصارف في سياق الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات وتحسين جودتها لتلبية أحتياجات ذوي المصالح من معلومات في ترشيد القرارات الاقتصادية.

رابعاً. أهداف البحث: هدف البحث الى اختبار تأثير تطبيق المعيار الدولي (9) على مشكلة عدم

تماثل المعلومات في القوائم والتقارير المالية المنشورة في المصارف العربية والعراقية من خلال مؤشر تماثل المعلومات المقترح للمعيار الدولي (9). كما يهدف البحث أيضا إلى تشخيص فجوة تماثل المعلومات وجودة المعلومات من خلال تحليل القوائم والتقارير المالية للمصارف العربية.

خامساً. حدود البحث: جرى تأطير البحث للموضوع الحالي ضمن الحدود المكانية والزمانية الاتية:

- الحدود المكانية: تم تطبيق هذا البحث في عينة من المصارف المحلية والعربية المدرجة في أسواق المالية العربية.
- الحدود الزمانية: تم تحديد مدة البحث الحالية للفترة من السنتين (2018 و2019).

سادساً. مجتمع وعينة البحث: يتألف مجتمع البحث من المصارف العربية المصنفة كأكبر المصارف العربية وعددها 120 مصرفا حسب تصنيف اتحاد المصارف العربية حسب ملاءة راسمال لهذه المصارف (https://uabonline.org)، وتتمثل في القوائم والتقارير المالية السنوية المنشورة للسنة المالية 2018 و2019 في المواقع الالكترونية لهذه المصارف، وإن عينة البحث شملت 100 مصرفا أي بنسبة 83.3% من مجتمع البحث وهذه النسبة تبين أن العينة تمثل المجتمع تمثيلاً صحيحاً.

سابعاً. وسائل جمع البيانات: تتضمن وسائل جمع البيانات في هذه البحث النقاط المتعلقة بالمصادر والتي اعتمدها الباحثان في بلورة الجانب النظري، والتطبيقي للبحث الحالي وتتخلص بالآتي:

- **الجانب النظري:** استخدم الباحثان الاسلوب الاستقرائي والاستنباطي، وتم توظيفها في الجانب النظري للبحث الحالية بالاعتماد على الكتب العربية والاجنبية والمجلات والدوريات سواء اكانت العربية او الاجنبية فضلا عن شبكة الانترنيت.
- **الجانب التطبيقي:** اعتمد الباحثان على البيانات المالية الفعلية الواردة في الحسابات الختامية للمصارف العربية عينة البحث والمنشورة في الاسواق المالية العربية حسب تصنيق اتحاد المصارف العربية، واستخدامها في الجانب العملي التجريبي الذي يأخذ الجانب الكمي للوصول الى استخدام البيانات الفعلية في قياس متغيرات البحث المستقلة والتابعة، ومن ثم استخدام التحليل الاحصائي وايجاد العلاقة والاثر بين متغيرات البحث، والحصول على المقارنات التي تؤدي الى اثبات او نفي فرضية البحث.

ثامناً. نموذج البحث: يوضح الشكل التالي نموذج ومتغيرات البحث:

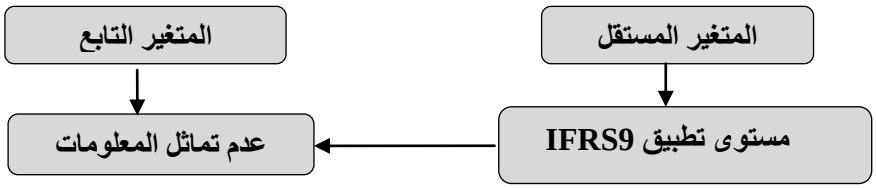

الشكل (1): نموذج البحث

المصدر: الشكل من إعداد الباحثان.

المبحث الثاني: المدخل النظري للمعيار IFRS9 وأدبيات مشكلة عدم تماثل المعلومات

أولاً. ماهية المعيار الدولي IFRS9: انطلاقا من الانتقادات الموجهة للمعيار الدولي (IAS 39) فيما يتعلق بتأخير الاعتراف بخسائر القروض في ظل تطبيق منهج الخسارة المحققة. قام مجلس معايير المحاسبة الدولية في عام 2009 بتعديل المعيار الدولي (IAS 39) من خلال إصدار

مشروع مبدئي للمعيار (9) للأدوات المالية وقد لاقى هذا المشروع تأييدا واسعا، حيث انه بموجب هذا المشروع تم اقتراح ان تقوم الشركات بالاعتراف بالخسائر على اساس توقعي وليس على اساس فعلي، كما انه يتضمن العديد من التغيرات المتعلقة بقياس وتصنيف الأدوات المالية ما بين القياس بالتكلفة المستهلكة والقيمة العادلة بالأضافة الى التغيرات التي أحدثها بشأن محاسبة التحوط. (أحمد، 2016: 81)

وبينت توقعات كل من FASB وIASB سيكون للمعيار الجديد تأثير هائل على طريقة خسائر الائتمان في محافظ قروضها، ستكون مخصصات الديون المعدومة أكبر ومن المرجح أن تكون أكثر تقلباً. وسيترتب على تطبيق هذا المعيار تطبيق قواعد الحوكمة والرقابة لأن التطبيق سيكون عبارة عن افتراضات محاسبية ولابد من مراعاة:

- إعادة تصنيف الأصول طبقا للمعيار الجديد.
- تكوين مخصص الاضمحلال للمخصصات التجارية وليست الفنية.
- الإفصاح والعرض في القوائم المالية.

ثانياً. متطلبات المعيار الدولي IFRS9: ويتطلب المعيار الدولي IFRS9 نهجاً من ثلاثة مستويات حسب اصدار المجلس الدولي للمعايير المحاسبية في 24 يونيو/تموز 2014 وتتمثل في:

أ. تصنيف وقياس الأصول والالتزامات المالية: يتبنى المعيار الدولي IFRS9 منهجاً منطقياً عند الاعتراف والقياس للأصول والالتزامات المالية حيث يتم الاعتراف بالأصول والالتزامات المالية في قائمة المركز المالي عندما تصبح الشركات طرفا في الشروط التعاقدية الخاصة بالأدوات المالية كما يجب على الشركات تصنيف الأصول والالتزامات المالية عند لحظة الاعتراف. ويتم قياس الاصول المالية وفقا للمعيار IFRS9 أما بالتكلفة المستهلكة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل، على أساس نموذج أعمال الشركات لإدارة الأصول المالية وخصائص التدفق التعاقدي للأصل. وتقوم الشركات بتصنيف الالتزامات المالية طبقا للمعيار الدولي IFRS9 بالتكلفة المستهلكة محسوبة بطريقه الفائدة الفعلية.

ب. انخفاض القيمة في الأدوات المالية: يتبنى المعيار الدولي IFRS9 نهجاً مختلفا لمعالجة الخسائر الناتجة من انخفاض القيمة للأدوات المالية والذي يستند على الاعتراف بالخسائر قبل حدوثها وبالتالي يقدم نظرة مستقبلية تضمن تقييم دقة التنبؤ بالخسائر المتوقعة في الوقت المناسب.

ج. محاسبة التحوط: يتضمن المعيار الدولي IFRS9 تعديل جوهري في المعالجة المحاسبية للتغطية مع مزيد من الافصاح عن نشاط إدارة المخاطر ويعتبر هذا تغير هيكلي في المعالجة المحاسبية للتحوط مما يتيح للمؤسسات المالية أن تفصح بشكل أفضل عن التقارير المالية الخاصة بها. (حسونة، 2017: 23)

ثالثاً. المدخل النظري لعدم تماثل المعلومات: تتمثل الميزة المعلوماتية في تماثل المعلومات، أو عدمها في سياق توقعات ذوي المصالح، لذلك فإن دراسة تأثير اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) على عدم تماثل المعلومات، باعتبارها محددا رئيسيا لقيمة المعلومات ومستوى منفعتها للمستفيدين من متخذي القرارات، من منظور أن اعتماد هذه المعايير الدولية تساهم بشكل كبير في تحسين توقعات متخذي القرارات من ذوي المصالح محليا وعالميا. حيث أن الانفتاح الدولي هو مصدر توسع العلاقات الاقتصادية العالمية، وتشابك أسواق المال التي تتطلب معالجة مشاكل عدم تماثل المعلومات، من خلال تعزيز مقومات تطبيق المعايير الدولية للتقارير

المالية (IFRS). بإنشاء وسائل تحكم وإنتاج المعلومات المحاسبية والمالية، التي تعكس الاوضاع المالية الحقيقية لشركات الأعمال خصوصا المصرفية والمالية منها. حيث يعتبر الإبلاغ المالي بجودة معلوماتية عالية مصدرا رئيسيا للحد من عدم تماثل المعلومات، وتعزيز توفر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية التي تتمثل بالمستوى الأول لجودة المعلوماتية من حيث الموثوقية، وذات صلة بمنفعة متخذي القرارات وقابلة للمقارنة.

إن اعتماد معايير محاسبية جديدة يساهم في بلورة فلسفة تحسين مستوى أداء الأعمال في أطار ملازمة تحسين جودة المعلومات في التقارير المالية وتغيير وتطوير معنى وأهمية العديد من المؤشرات المستخدمة من قبل المستثمرين. فقد أظهرت أدبيات IFRS اتجاهين متباينين بشأن جودة المعلومات التي تم الكشف عنها في دراسات عدد من الباحثين (Tahat, et al., 2016: 242). إن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) تنتج من حيث التطبيق لغة محاسبية أو ما يسمى بلغة الاعمال Business Language التي تؤدي الى التحسين المستمر في محتوى المعلومات، بحيث تجعل شركات الأعمال تنتج معلومات أكثر وأفضل وتوفير خيارات محاسبية موائمة للأهداف التشغيلية والاستراتيجية.

من ناحية أخرى يرى آخرون من الباحثين (Jara et al., 2011: 179). إن اعتماد المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS) من المرجح أن يقلل فجوة عدم التماثل في محتوى المعلومات من الأرقام المحاسبية لأنه يحد من عدد السياسات المحاسبية المعتمدة. هذا الافتراض يتماشى مع الهدف الرئيسي لهذه للمعايير الدولية للإبلاغ المالي التي تستند الى مبدأ متطور ومهم في القيمة العادلة بدلا من التكلفة التاريخية في سياق تضيق فجوة عدم تماثل المعلومات بين المستفدين من ذوي المصالح في القطاع المصرفي.

رابعاً. ماهية عدم تماثل المعلومات: للوقوف على مفهوم عدم تماثل المعلومات لابد من تعريف المعلومة بصورة عامة، والمعلومات المحاسبية بصورة خاصة، والخصائص الواجب توافرها لتكون المعلومة ذات منفعة وجدوى لمستخدميها.

فالمعلومات هي بيانات تم تنظيمها ومعالجتها لتكون ذات دلالة ومعنى لمستخدميها في اتخاذ القرارات الاقتصادية المختلفة (Steinberg & Romney, 2003: 213)

ويعد Akerlof اول واضع لأسس نظرية عدم تماثل المعلومات من خلال مقالة الشهيرة الذي نشرة سنة 1970، ثم تلته مجموعة من الدراسات التي بادرت في تحليل اهم المفاهيم التي بنيت عليها، ومن خلال هذا يستنتج عدم تماثل من المعلومات المتاحة لمعرفة الإدارة أو الأطراف الداخلية ومعلومات حول الأداء الاقتصادي الحالي المستقبلي للشركة إما بشكل يفوق حيازة الاطراف الخارجية لها مثل المستثمرين الدائنين والمحللين الماليين، وإما بشكل يحجب عنهم تلك المعلومات. (Akerlof, 1970: 492) أما المعلومات المحاسبية فهي كل المعلومات الكمية وغير الكمية التي تخص الاحداث الاقتصادية والتي يتم معالجتها، والتقرير عنها بواسطة نظم المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المقدمة لذوي المصلحة وفي خطط التشغيل والتقارير المستخدمة داخليا. (يحيى والحبيطي، 2003: 27)

ولكن لا يوجد تعريف محدد لعدم تماثل المعلومات، فقد عرفها البعض بانها مقدار الاختلاف في حجم المعلومات المتاحة للأطراف المتنوعة المختلفة بشأن المعاملات، والتي لا تجعلهم على قدم المساواة في اتمام الصفقات. (Bhattacharya, et al., 2009: 45) وأشار

أخرون الى ان مشكلة عدم تماثل المعلومات تأخذ ثلاثة اتجاهات تحمل وجهات نظر مختلفة ومكملة لبعضها البعض وهي: (ريباز، 2017: 305) (وائل، 2018: 28)

1. هناك شكلين لعدم تماثل المعلومات:

- عدم التماثل أو عدم المساواة بين الإدارة والاطراف الداخلية من جهة، والأطراف الخارجية الأخرى.
- يتضمن عدم التماثل أو عدم المساواة بين الأطراف الخارجية بعضها البعض، مثال عدم التماثل بين المحليين أو بين المستثمرين المحليين من جهة والمستثمرين الأجانب من جهة أخرى.

2. إن عدم تماثل المعلومات سلوك متعمد من قبل الأطراف التي تمتلك ميزة معلوماتية بهدف تحقيق عائد غير عادي، فقد تلجأ الإدارة الى ذلك بقصد تحقيق منافع شخصية مباشرة او غير مباشرة من خلال عدم الأضرار بمركز الشركة التنافسي، كما قد يلجأ اليها بعض المستثمرين ذوي المعلومات الخاصة لتحقيق عائد غير عادي على حساب مستثمرين لم تصل إليهم المعلومات الخاصة او على حساب الإدارة.
3. ان استفادة أي طرف على حساب الطرف الاخر يمكن ان يتم من خلال الاستفادة من توقيت توفير المعلومات، حيث قد يتم الحصول على المعلومات واستخدامها قبل نشرها بشكل عام، أو قد يتم حجبها تماما عن الطرف الثاني، وبعبارة أخرى وجود عدم تماثل المعلومات مرتبط اساسا بالتقسيم الشائع للمعلومات الى معلومات عامة ومعلومات خاصة.

ان عدم تماثل المعلومات يأخذ أحد صورتين هما: (السيد، 2005: 40)

- **المخاطر الاخلاقية (Moral Hazard)**: يركز على العلاقة بين الإدارة والملاك، حيث تنشأ المخاطر الأخلاقية نتيجة إسناد إدارة الشركة الى وكيل عن الملاك، في هذه الحالة يكون المدير وكيل عن الملاك في إدارة الموارد بقصد تعظيم الثروة، ونتيجة لفقد المعلومات الكافية، وعدم القدرة على متابعة أنشطة الإدارة بجانب وجود تعارض في المصالح بين المديرين والملاك، فان المديرين ربما يحاولوا تعظيم مصالحهم بجانب مصالح الملاك.
- **الاختيار غير الملائم (Adverse Selection)**: يركز على العلاقة بين الملاك، ويحدث في ظل وجود فئة معينة يكون لديها معلومات مميزة دون غيرها، وهذه الظروف تحدث بين بائع ومشتري في عملية تؤدي الى حدوث خسائر لطرف منهما، على سبيل المثال، مالك الشركة يكون لديه معلومات بشأن تدهور سعر السهم مستقبلا، وفي المقابل المشتري لا يعلم بتلك المعلومات، في مثل تلك الظروف سوف يحقق المشتري خسائر نتيجة التعامل على السهم.

كما أوضح (الدهراوي، 1994: 48)، ان عدم تماثل المعلومات في سوق رأس المال يحدث عندما تتعمد إدارة الشركات حجب معلومات معينة عن المستثمرين، لاستخدامها في تحقيق عائد غير عادي من الاسهم التي يمتلكونها، او قد تحجب معلومات تعتقد انها تضر بمركزها التنافسي، لان المنافسين قد يستخدمونها في تعديل خططهم الانتاجية او قراراتهم الاستثمارية.

وأشار (خالد، 2015: 21)، انه يمكن استخلاص مصادر عدم تماثل المعلومات في الاتي:

1. مشكلة الوكالة.
2. تسريب المعلومات المحاسبية.
3. طول فترة التقرير المالي.

ان طول فترة التقرير المالي تؤدي الى حصول بعض المستثمرين على المعلومات من

داخل الشركات عن طريق الرشاوي لموظفي تلك الشركة او صلة القرابة او اية ضغوط اخرى، مما يؤثر على كفاءة الاسواق.

وفي هذا الصدد، يرى الباحثين ان من اهم جوانب القصور في التقارير المالية في المصارف العربية والعراقية المسجلة في سوق الأوراق المالية، انها لا تتسم بالفورية والافصاح في التوقيت المناسب عن البيانات والمعلومات الجوهرية للشركة، ومن ثم فان التطور السريع في تكنولوجيا المعلومات سواء في قواعد البيانات او أنظمة الخبرة او الانترنت، يمثل فرصة اساسية للشركات (المصارف) لتحسين التقرير المالي، ومعالجة العيوب الموجودة في نظام التقرير الحالي، واهمها:

1. لا توجد مشكلة التوقيت (Timelines)، حيث يصبح الاتصال مباشر ويومي وبواسطة المستخدم، وبالتالي الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات.
2. مشكلة الحياد في المعلومات سوف تتوافر، لان المعلومات الخام سوف تكون متاحة، والمستثمر يستخدم ما يحتاجه منها.

ويرى الباحثين مما سبق، ان وجود ميزة معلوماتية لأحد طرفي التعامل يخلق حالة عدم تماثل المعلومات، وهذا يؤدي الى عدم العدالة في اتمام الصفقات في الحيات التجارية.

خامساً. الدراسات السابقة: تعرض الدراسات السابقة، التي تمكن الباحثين الحصول عليها، وقد جرى تقسيمها الى قسمين، الدراسات العربية والدراسات الاجنبية.

الدراسات العربية:

- **دراسة (شاهين والبغدادي، 2020: 33):** هدفت هذه الدراسة إلى تعزيز القياس المحاسبي لمخاطر الائتمان في المصارف التجارية المصرية وفقا لمتطلبات بازل III والمعيار (IFRS9) كما تحاول هذه الدراسة تقييم إدراك المصارف التجارية العاملة في جمهورية مصر العربية للمتطلبات والمبادئ الرقابية الخاصة بالمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS9) وتوصلت هذه الدراسة إلى إدراك المصارف بشكل لا بأس به بمتطلبات نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة الخاص بالمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS9) وكذلك بالتوجيهات والارشادات الرقابية المتعلقة بممارسات قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة كما توصلت أيضاً 2018 مقارنة بالعام إلى قيام المصارف بتخفيض مخصصات خسائر الائتمان لتكوين احتياطي للمخاطر المتوقعة في ضوء المعيار الدولي IFRS9.
- **دراسة (عمر، 2020: 138):** هدفت هذه الدراسة إلى تعزيز القياس المحاسبي في بيان أثر تطبيق نموذج خسائر الائتمان المتوقعة الخاص بالمعايير الدولي لاعداد التقارير المالية (IFRS9) في الحد من مخاطر القروض لتحسين الأداء المالي في المصارف المصرية، وتعد مشكلة الاعتراف بالخسائر الأئتمانية المتوقعة وقياسها والافصاح عنها بشكل دقيق احد اهم المشكلات المحاسبية المطروحة في الوقت الحالي وفي ضوء ذلك أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية المعيار الدولي لأعداد التقارير المالية (IFRS9) والذي يعتبر نقله محاسبية جوهرية في الاعتراف وقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة حيث انه يقدم منهجية جديدة للاعتراف بالخسائر المتوقعة بموجب نموذجا جديدا مبنى على التوقعات المستقبلية وهو نموذج خسائر الائتمان المتوقعة بديلا لنموذج خسائر الائتمان المتحققة المتبع وفقا للمعيار الدولي (IAS 39). ومن اهم استنتاجاتها أصبحت المعيار الدولي لأعداد التقارير المالية (IFRS9) محور اهتمام العديد من الدول العالم والمؤسسات المالية وذلك

لوجود العديد من مزايا تطبيق تلك المعايير كتقليل الاختلافات بين التقارير المالية في الدول المختلفة وجعل الاسواق أكثر تكاملا وتوفير مستوى عالي من الشفافية والقابلية للمقارنة. ويؤدي الى ضرورة ادخال التوجه المستقبلي في تكون مخصص خسائر الائتمان من خلال على كافة المعلومات المتاحة سواء كانت تلك المعلومات النوعية او كمية وسواء كانت معلومات تاريخية او حالية او مستقبلية متوقعة.

- **دراسة (الحيط وشبيطة، 2017: 725):** استهدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) في جودة مخرجات النظام المحاسبي، في شركات التأمين في الأردن كما تتناول الدراسة الحالية ستة عوامل رئيسية تعكس جودة مخرجات النظام المحاسبي، وهي: ملاءمة المعلومات المحاسبية، وموثوقية المعلومات المحاسبية، والوقت المناسب للمعلومات المحاسبية، وقابلية المقارنة للمعلومات المحاسبية، والتماثل للمعلومات المحاسبية، بالإضافة إلى قابلية القياس للمعلومات المحاسبية. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق هدفها، والوصول إلى غايتها، وذلك اعتماداً على أسلوب الاستبانة، كما اعتمدت الدارسة على الإحصاء الوصفي، ومعاملات الارتباط، والانحدار البسيط؛ لاختبار بيانات الدارسة، وتوصلت الدراسة إلى أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) في ملاءمة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية لشركات التأمين بالأردن، كما أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) في موثوقية المعلومات المحاسبية، والوقت المناسب للمعلومات المحاسبية، وقابلية المقارنة للمعلومات المحاسبية، والتماثل للمعلومات المحاسبية، وقابلية القياس للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية لشركات التأمين بالأردن. وأوصت الدراسة إلى تشجيع شركات التأمين الأردنية من أجل زيادة درجة الموثوقية عند معالجة العمليات المالية والمحاسبية، وتوفير معلومات مالية ومحاسبية في الوقت المناسب لاتخاذ القرارات المهمة والاستراتيجية من قبل متخذي القرارات في شركات التأمين الأردنية.
- **دراسة (فرهود، 2016: 23):** هدف البحث إلى التعرف على الاسباب التي تؤدي إلى عدم تماثل المعلومات بين إدارة الوحدة الاقتصادية والأطراف التي تستخدم المعلومات المحاسبية مثل المساهمين، وإمكانية الوصول إلى الحلول التي من شأنها أن تخفض من هذه المشكلة، وقد تم تقسيم هذه العوامل إلى نوعين، النوع في رغبة الإدارة في تعظيم مصالحها الذاتية المتمثلة في الحصول على أرباح وزيادة قيمة الشركات التنافسية، والمستثمرين في حصولهم على اكبر عوائد لأسهمهم، أما النوع الثاني فيتمثل في العوامل الخارجية وهو القشور الحاصل في الأنظمة والقوانين وعدم إتباع معايير السلوك المهني من قبل المحاسبين، التي تتبعها هذه الوحدات لذلك ولتحقيق أهداف البحث، فقد اعتمد الباحث المنهج الاستقرائي في عرض الموضوع الذي اعتمد على استقراء التجارب والبحوث السابقة والأدبيات المحاسبية في عرض الموضوع.

الدراسات الأجنبية: تعتبر مشكلة عدم تماثل المعلومات واحدة من القضايا المثيرة للاهتمام في ادبيات المحاسبة التي تم تحليلها ومناقشتها بشكل متكرر في البحث العلمي في البلدان المتقدمة في السنوات الأخيرة في ضوء اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS9) على المستوى الدولي. وتعد المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS9) جزءًا من البنية التحتية المحاسبية التي تساعد البلدان العالم على تعزيز نوعية المعلومات وتماثلها لخدمة متخذي القرارات في التنمية

الاقتصادية. (Zaidi & Huerta, 2014: 3) وتناولت العديد من الدراسات اعتماد المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS) وتطبيقها من اجل تحسن الشفافية والكشف عن البيانات المالية وتماثل المعلومات، ومن اهم هذه الدراسات:

- **دراسة (Gomaa et al., 2019: 45):** هدفت هذه الدراسة إلى دراسة الفعالية المحتملة لاستبدال نموذج الخسائر الائتمانية المتكبدة (ICL) لمعيار المحاسبة الدولي (IAS39) بنموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL) للمعيار الدولي IFRS9 بالإضافة إلى تحليل أثار المرونة المتزايدة بموجب نموذج خسارة الائتمان المتوقعة على إدارة الأرباح. وتوصلت هذه الدراسة إلى أن استبدال نموذج خسائر الائتمان المتكبدة بنموذج خسائر الائتمان المتوقعة ECL يزيد من مخصصات خسائر الائتمانية كما أن ممارسات إدارة الارباح هي أقل مما كان متوقع في ظل نموذج خسائر الائتمان المتحققة (المتكبدة).
- **دراسة (Onali et al., 2017: 73):** ركزت الدراسة على رد فعل السوق على الأحداث المتعلقة بعملية تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS9 لأكثر من 3000 شركة أوروبية التي اعتمدت المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. وبينت أن تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (9) يتأثر إلى حد كبير بعوامل الخاصة بكل الشركة من حيث مستوى جودة المعلومات وعدم تماثل المعلومات. ودلت الدراسة على ان انخفاض عدم تماثل المعلومات ينعكس على جودة المعلومات بأثير إيجابي وعلى ارتفاع القيمة السوقية لأسهم الشركات التي طبقت المعيار IFRS9 بطريقة صارمة من حيث تبني سياسة التحوط فيما يتعلق بالخسائر الائتمانية المتوقعة. اما بالنسبة الى الشركات المتوسطة والصغيرة من العينة (3000 شركة أوروبية) التي تتسم بسيولة وضعف هيكل الملكية. فقد تعثرت بتطبيق المعيار IFRS9، وقد ساهم هذه الدراسة في تطوير البحث في تطبيق المعيار IFRS9 من وتأثيراته على جودة المعلومات وتماثلها في سوق رأس المال في المجموعة الأوروبية وتشير إلى أن خصائص كل الشركة تتطلب مزيدًا من التحقيق في تطبيق المعايير الدولية لأعداد التقارير المالية بشكل العام. ومن جانب الاخر بينت الدراسة ان تأثير تطبيق المعيارIFRS9 يختلف بين الشركات المالية والشركات غير المالية.
- **دراسة (Niklas & Jieying, 2018: 24):** هدفت هذه الدراسة إلى التركيز على نموذج خسائر الائتمان المتوقعة الخاص بالمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS9) وكيف يختلف نموذج الخسائر الائتمانية المحققة عن هذا النموذج كما تناقش التأثير المحتمل للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS9) على المصارف، وتأثيره على نسب رأس المال التنظيمي بالاضافة الى الأثار المحتملة على المدى الطويل على الاستقرار المالي. وتوصلت هذه الدراسة الى ان المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS9) إذا تم تنفيذه بالشكل سليم من قبل المصارف سوف يساهم في تحسين إدارة المخاطر الائتمانية للبنوك، وزيادة الشفافية في جودة أصول المصارف ومخاطر الائتمان. كما يساهم في حد من التقلبات الدورية من خلال الاعتراف بخسائر الائتمان المتوقعة في الوقت المناسب مما يساعد على تحسين الاستقرار المالي.
- **دراسة (Armstrong et al., 2010: 32):** ركزت هذه الدراسة على انعكاسات تطبيق المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية IFRS في أسواق الأسهم الأوروبية. ويمثل تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الأوروبية علامة بارزة نحو تقارب إعداد التقارير المالية بين الدول الاوروبية، لقد وجدت هذه الدراسة رد فعل أكثر إيجابية للشركات التي لديها معلومات أقل جودة

قبل التبني، والتي تكون أكثر وضوحًا في المصارف، ومع وجود عدم تماثل المعلومات قبل تبني المعايير، بما يتوافق مع توقع المستثمرين من تحسن جودة المعلومات وتزايد تماثل المعلومات بين الشركات والمصارف المتمثلة في عينة الدراسة. وبينت هذه الدراسة رد فعل إيجابي على أعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للشركات، بشكل عام تشير النتائج إلى أن المستثمرين في الشركات الأوروبية أدركوا النتائج الاجابية المرتبطة باعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

ويرى الباحثان ان هذه الدراسات السابقة في سياق تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS9، قد حققت العديد من الميزات المرغوبة (Aubert & Grandnitski, 2011: 39) في تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS9 وكشفت حدوث انخفاضًا كبيرًا في عدم تماثل المعلومات من وجهة نظر تجريبية. وبالمقابل وجدت بعض هذه الدراسات انه لا يوجد دليل على أن تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS9 قد أثر على المحددات الأخرى الخاصة بهيكل رأس المال وتكاليف التمويل لعديد من الشركات. وقد وجدت هذه الدراسات ايضا ان تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS9) له تأثير كبير على المؤسسات المالية وخصوصا المصارف، وذلك بسبب كما يرى الباحثين هو ان تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS9 اضاف عدد من التغييرات التي أدخلها المعيار خصوصا فيما يتعلق بحساب مخصصات خسائر القروض من المنظور المستقبلي في تعزيز مقومات الحوكمة وادارة المخاطر والتحوط في الصناعة المصرفية على اساس توقعي اي التنبؤ بالخسارة قبل حدوثها. وفيما يتعلق بتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS9 في المصارف العربية يتطلب مرجعية نظرية وتطبيقية من تجارب البلدان المتقدمة، من مطلق بأن تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS9 يقلل من عدم تماثل المعلومات وتحسين جودتها. وفي هذا السياق ركز البحث على عينة من المصارف العربية والعراقية لقياس مدى التماثل في المعلومات الاساسية في القوائم والتقارير المالية المنشورة في ضوء تطبيق IFRS9 لسنتين المالية 2018 و2019 المتاحة في مواقع الالكترونية للمصارف العربية والعراقية[*] في ضوء ما توصلت له الدراسات السابقة خصوصا في البلدان المتقدمة.

المبحث الثالث: الجانب العملي

أولاً. مجتمع وعينة البحث: يتكون مجتمع البحث من المصارف العربية والعراقية التي تتداول أسهمها في الاسواق المالية العربية، وذلك في عام 2018-2019 وقد بلغ عدد هذه المصارف 120 مصرفا، وقد تم اختيار المصارف التي تمثل عينة البحث وفقا للمعايير التالية:

أ. استبعاد المصارف التي لا يتوافر في تقاريرها المالية السنوية بيانات ومعلومات كافية لقياس تماثل المعلومات.

ب. أن تتوافر التقارير المالية السنوية للمصارف خلال فترة البحث.

ج. استبعاد المصارف التي ليس لديها التقارير المالية المنشورة في المواقع الالكترونية خلال فترة البحث حتى لا يكون هنالك ضعف في مقارنة نتائج البحث وعددها (20) مصرف.

[*] لا يوجد قوائم وتقارير مالية خاصة بالمصارف العراقية للسنة المالية 2019 وتم اخذ التقارير لسنة 2018 المتاحة في المواقع الالكترونية.

وقد أسفر تطبيق المعايير السابقة عن المصارف اختيار عدد (100) مصرفاً لتمثل عينة البحث بما يعادل نسبة (83%) من إجمالي عدد المصارف المختارة.

ويوضح الجدول التالي ملخص لعدد المصارف العربية التي تمثل عينة البحث:

الجدول (1): عدد المصارف المساهمة في الاسواق المالية العربية وفقا لتصنيف اتحاد المصارف العربية

ت	اسم البلد والمصارف	المصارف المدرجة	المصارف المستثناة	عينة البحث
1	الإمارات العربية المتحدة	18	0	18
2	السعودية	14	2	12
3	لبنان	13	1	12
4	قطر	11	2	9
5	الكويت	10	1	9
6	سلطنة عمان	9	1	8
7	البحرين	9	1	8
8	الجزائر	7	2	5
9	مصر	7	2	5
10	المغرب	6	1	5
11	الاردن	4	1	3
12	العراق	5	2	3
13	ليبيا	4	2	2
14	تونس	3	2	1
الاجمالي		**120**	**20**	**100**

المصدر: إدارة الدراسات والبحوث في الأمانة العامة لاتحاد المصارف العربية لأكبر 100 مصرف عربي: https://uabonline.org/ar

ثانياً. أدوات الحصول على البيانات: لتحقيق أهداف البحث لجأ الباحثين الى استخدام مصدرين لجمع البيانات:

1. المصادر الاولية: لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع البحث وتم اللجوء الى البيانات الاولية من خلال القوائم والتقارير المالية للمصارف عينة البحث كأدوات رئيسية للبحث لسنة منتهي 31-12-2019.
2. المصادر الثانوية: تم معالجة الإطار النظري للبحث الى مصادر البيانات التي تتمثل في الكتب والمراجع العربية والاجنبية والدوريات ذات العلاقة.

ثالثاً. متغيرات البحث والمعالجة الاحصائية: في ضوء الجدول (3) تم قياس متغيرات التحليل من خلال تمثيل المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS9 ومفرداته اعتمادا على المتغيرات الوهمية (Dummy variables) لمفرداته حيث إن تم تطبيقها في المصارف عينة البحث بحيث أعطيت القيمة واحد بينما إن لم يتم تطبيقها ستأخذ القيمة صفر ومجموع قيم المفردات داخل المعيار IFRS9 المتغير المستقل في حين يمثل مجموع قيم المفردات التسع للمعيار IFRS9 وهي تمثل

المتغير التابع الذي يؤشر مستوى الحد من عدم تماثل المعلومات.

1. **اختبار توزيع البيانات:** يمكن التأكد من أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي من خلال إستخدام إختبار (Kolmogorov-Smirnov Test) وإختبار كاي-تربيع التي على أساسها سيتم تحديد الاختبار الملائم لفرضيات البحث، أي اختبار الفرضية الآتية:

- فرضية العدم: بيانات المتغير التابع (عدم تماثل المعلومات المحاسبية) تتبع التوزيع الطبيعي.
- الفرضية البديلة: بيانات المتغير التابع (عدم تماثل المعلومات المحاسبية) لاتتبع التوزيع الطبيعي.

تم استخدام البرنامج الإحصائي الجاهز (EasyFit) لإختبار الفرضية أعلاه تحت مستوى معنوية 5% وتلخيص أهم نتائج الإختباران من خلال الجدول الآتي:

الجدول (2): إختبار التوزيع الطبيعي لبيانات عدم تماثل المعلومات المحاسبية

المتغير	K.S.			Chi-Squared		
	الإحصاءة	قيمة-p	القيمة الجدولية	الإحصاءة	قيمة-p	القيمة الجدولية
المتغير التابع	0.0995	0.25788	0.13403	4.1883	0.65121	12.592

من خلال الجدول (2) نلاحظ أن اختبار (K.S.) يبيّن أن بيانات المتغير عدم تماثل المعلومات المحاسبية يتبع التوزيع الطبيعي لأن قيمة الإحصاءة تساوي (0.0995) وهي أقل من قيمتها الجدولية التي تساوي (0.13403) وهذا ما تؤكده قيمة-p التي تساوي (0.25788) وهي أكبر من مستوى معنوية (0.05), أيضاً كانت إحصاءة اختبار كاي-تربيع تساوي (4.1883) وهي أقل من قيمتها الجدولية التي تساوي (12.592) وهذا ما تؤكده قيمة-p التي تساوي (0.65121) وهي أكبر من مستوى معنوية (0.05) والتي تدعم التوزيع الطبيعي للبيانات وبالتالي نستنتج أن بيانات المتغير التابع لها التوزيع الطبيعي.

2. **اختبار فرضية البحث:** تناولت البحث اختبار الفرضية الرئيسة الأتية:

- فرضية العدم: لا يوجد تأثير بين مستوى تطبيق IFRS9 والحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية في القوائم والتقارير المالية المنشورة للمصارف العربية والعراقية.
- الفرضية البديلة: يوجد تأثير بين مستوى تطبيق IFRS9 والحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية في القوائم والتقارير المالية المنشورة للمصارف العربية والعراقية.

يتم إختبار الفرضية أعلاه من خلال تقدير أنموذج الإنحدار الخطي البسيط وعلى إعتبار أن المعيار (IFRS9) "الأدوات المالية" لمجموع مفرداته التسع (ومن ثم كل مفردة على حدا) يمثل المتغير المستقل في حين يمثل المتغير التابع (عدم تماثل المعلومات) وكمايلي:

تمَ حساب متوسط، انحراف المعياري ومجموع المعيار (IFRS9) ولخصت في الجدول الآتي:

الجدول (3): الإحصاء الوصفي للمعيار (IFRS9)

المصارف/IFRS9 الأدوات المالية Financial Instruments	المتوسط	الانحراف المعياري	المجموع
1. وجود للكيان (للمصارف) أصول أو مطلوبات مالية تقع ضمن نطاق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9).	1.00	0.000	100
2. الغاء الاعتراف بأي أصول مالية.	0.32	0.469	32

المصارف/IFRS9 الأدوات المالية Financial Instruments	المتوسط	الانحراف المعياري	المجموع
3. الغاء الاعتراف بأي مطلوبات مالية.	0.63	0.485	63
4. تصنيف مطلوبات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.	0.59	0.494	59
5. وجود عقد هجين مع تأثير أن بعض التدفقات النقدية للأداة المدمجة تختلف بطريقة مشابهة لمشتقات قائمة بذاتها.	0.57	0.498	57
6. اعادة تصنيف الأدوات المالية.	0.92	0.273	92
7. وجود أدوات مالية مدرجة بالتكلفة المطفأة.	0.01	0.100	1
8. حصول على مطلوبات مالية تم تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.	0.91	0.288	91
9. تطبيق متطلبات محاسبة التحوط بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (9).	1.00	0.000	100

يبيّن الجدول (3) أن متوسط ومجموع المعيار IFRS9 للمفردة الأولى (وجود للكيان (للمصارف) أصول أو مطلوبات مالية تقع ضمن نطاق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) والتاسعة (تطبيق متطلبات محاسبة التحوط بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (9) بلغ (1.00) و(100) على التوالي لعينة المصارف المبحوثة وهي المفردة الأكثر تطبيقاً (مطبقة في جميع المصارف المبحوثة) مقارنةً مع المفردات الأخرى، في حين كانت المفردة السابعة (وجود أدوات مالية مدرجة بالتكلفة المطفأة) الأقل تطبيقاً بمتوسط (0.01) ومجموع (1), بينما كانت بقية المفردات تطبق بمتوسط ومجموع يتراوح بينهما. الأنحراف المعياري يدل على أن هنالك تفاوت كبير في تطبيق تلك المفردات بين عينة المصارف المبحوثة أكبرها المفردة الرابعة بمقدار (0.498)، وأقلها تفاوتاً المفردة الأولى والتاسعة بعدم وجود تفاوت بينما كانت بقية المفردات بتفاوت (إنحراف معياري) يتراوح بينهما.

الأنموذج الخطي البسيط لتأثير المعيار IFRS9 (ومفرداته التسع كلاً على حدة) في الحد من عدم تماثل المعلومات لخصت في الجدول الآتي:

الجدول (4): نماذج التأثير للمعيار IFRS9 ومفرداتها

المعيار	معاملات الانحدار		F	قيمة-p	R	R^2
IFRS9	الثابتة	19.11	7.796	0.006	0.271	0.074
	ميل الانحدار	0.856				
1.وجود للكيان (للمصارف) أصول أو مطلوبات مالية تقع ضمن نطاق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9).	لا يوجد أنموذج لإن كل قيم المفردة ثابته وتساوي واحد					
2.الغاء الاعتراف بأي أصول مالية.	الثابتة	23.59	5.495	0.021	0.230	0.053
	ميل الانحدار	1.912				
3.الغاء الاعتراف بأي مطلوبات مالية.	الثابتة	23.46	2.153	0.145	0.147	0.022
	ميل الانحدار	1.175				

المعيار	معاملات الانحدار		F	قيمة-p	R	R^2
4.تصنيف مطلوبات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.	الثابتة	24.29	0.039	0.844	0.020	0.000
	ميل الانحدار	-0.16				
5.وجود عقد هجين مع تأثير أن بعض التدفقات النقدية للأداة المدمجة تختلف بطريقة مشابهة لمشتقات قائمة بذاتها.	الثابتة	23.28	4.372	0.039	0.207	0.043
	ميل الانحدار	1.616				
6.اعادة تصنيف الأدوات المالية.	الثابتة	21.38	4.761	0.032	0.215	0.046
	ميل الانحدار	3.071				
7.وجود أدوات مالية مدرجة بالتكلفة المطفأة.	الثابتة	24.13	3.154	0.079	0.177	0.031
	ميل الانحدار	6.869				
8.حصول على مطلوبات مالية تم تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.	الثابتة	24.78	0.216	0.643	0.047	0.002
	ميل الانحدار	-0.64				
9.تطبيق متطلبات محاسبة التحوط بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (9).	لا يوجد أنموذج لإن كل قيم المفردة ثابته وتساوي واحد					

من الجدول (4) نلاحظ أن المعيار IFRS9 بشكل عام يفسر 7.4% من التغيرات الحاصلة في الحد من عدم تماثل المعلومات، كما نلاحظ أن قيمة-F المحسوبة تساوي (7.796) وهي أكبر من قيمتها الجدولية تحت مستوى معنوية 5% ودرجات حرية (1 و98) التي بلغت (3.96) وهذا يعني أن النموذج المقدر ملائم للبيانات (وهذا ماتؤكده قيمة-p التي تساوي 0.006 وهي أقل من مستوى معنوية 5%) لذلك سيتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على وجود تأثير للمعيار (IFRS9) في الحد من عدم تماثل المعلومات. مع وجود إرتباط طردي معنوي مقدارة 27.1%. ونموذج الإنحدار الخطي البسيط هو كمايأتي:

$$\hat{y}_i = 19.11 + 0.856 IFRS9_i$$

المفردة الأولى والتاسعة طبقت في جميع المصارف لذلك لها قيمة ثابتة تساوي واحد لكل المصارف وبالتالي لايمكن تقدير أنموذج لها أو علاقة لأن تباينها يساوي صفر.

المفردة الثانية "الغاء الاعتراف بأي أصول مالية" تفسر 5.3% فقط من التغيرات الحاصلة في الحد من عدم تماثل المعلومات، كما نلاحظ أن قيمة-F المحسوبة تساوي (5.495) وهي أكبر من قيمتها الجدولية تحت مستوى معنوية 5% ودرجات حرية (1 و98) التي بلغت (3.96) وهذا يعني أن النموذج المقدر ملائم للبيانات (وهذا ماتؤكده قيمة-p التي تساوي 0.021 وهي أقل من مستوى معنوية 5%) لذلك سيتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود تأثير للمفردة الثانية "الغاء الاعتراف بأي أصول مالية" في الحد من عدم تماثل المعلومات. مع وجود إرتباط طردي معنوي مقدارة 23%. ونموذج الإنحدار الخطي البسيط هو كمايأتي:

$$\hat{y}_i = 23.59 + 1.912 item2_i$$

المفردة الثالثة "الغاء الاعتراف بأي مطلوبات مالية" تفسر 2.2% فقط من التغيرات الحاصلة في الحد من عدم تماثل المعلومات، كما نلاحظ أن قيمة-F المحسوبة تساوي (2.153) وهي أقل من

قيمتها الجدولية تحت مستوى معنوية 5% ودرجات حرية (1 و98) التي بلغت (3.96) وهذا يعني أن النموذج المقدر غير ملائم للبيانات (وهذا ماتؤكده قيمة-p التي تساوي 0.145 وهي أكبر من مستوى معنوية 5%) لذلك سيتم قبول فرضية العدم التي تنص على عدم وجود تأثير للمفردة الثالثة "الغاء الاعتراف بأي مطلوبات مالية" في الحد من عدم تماثل المعلومات، مع وجود إرتباط ضعيف طردي غير معنوي مقدارة 14.7% فقط.

المفردة الرابعة "تصنيف مطلوبات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة" لاتفسر التغيرات الحاصلة في الحد من عدم تماثل المعلومات، كما نلاحظ أن قيمة-F المحسوبة تساوي (0.039) وهي أقل من قيمتها الجدولية تحت مستوى معنوية 5% ودرجات حرية (1 و98) التي بلغت (3.96) وهذا يعني أن النموذج المقدر غير ملائم للبيانات (وهذا ماتؤكده قيمة-p التي تساوي 0.844 وهي أكبر من مستوى معنوية 5%) لذلك سيتم قبول فرضية العدم التي تنص على عدم وجود تأثير للمفردة الرابعة "تصنيف مطلوبات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة" في الحد من عدم تماثل المعلومات. مع وجود إرتباط ضعيف طردي غير معنوي مقدارة 2% فقط.

المفردة الخامسة "وجود عقد هجين مع تأثير أن بعض التدفقات النقدية للأداة المدمجة تختلف بطريقة مشابهة لمشتقات قائمة بذاتها" تفسر 4.3% فقط من التغيرات الحاصلة في الحد من عدم تماثل المعلومات, كما نلاحظ أن قيمة-F المحسوبة تساوي (4.372) وهي أكبر من قيمتها الجدولية تحت مستوى معنوية 5% ودرجات حرية (1 و98) التي بلغت (3.96) وهذا يعني أن النموذج المقدر ملائم للبيانات (وهذا ماتؤكده قيمة-p التي تساوي 0.039 وهي أقل من مستوى معنوية 5%) لذلك سيتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود تأثير للمفردة الخامسة "وجود عقد هجين مع تأثير أن بعض التدفقات النقدية للأداة المدمجة تختلف بطريقة مشابهة لمشتقات قائمة بذاتها" في الحد من عدم تماثل المعلومات. مع وجود إرتباط طردي معنوي مقدارة 20.7%. ونموذج الإنحدار الخطي البسيط هو كمايأتي:

$$\hat{y}_i = 23.28 + 1.616 item5_i$$

المفردة السادسة "اعادة تصنيف الأدوات المالية" تفسر 4.6% من التغيرات الحاصلة في الحد من عدم تماثل المعلومات، كما نلاحظ أن قيمة-F المحسوبة تساوي (4.761) وهي أكبر من قيمتها الجدولية تحت مستوى معنوية 5% ودرجات حرية (1 و98) التي بلغت (3.96) وهذا يعني أن النموذج المقدر ملائم للبيانات (وهذا ماتؤكده قيمة-p التي تساوي 0.032 وهي أقل من مستوى معنوية 5%) لذلك سيتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود تأثير للمفردة السادسة "اعادة تصنيف الأدوات المالية" في الحد من عدم تماثل المعلومات. مع وجود إرتباط قوي طردي معنوي مقدارة 21.5%. ونموذج الإنحدار الخطي البسيط هو كمايأتي:

$$\hat{y}_i = 21.38 + 3.071 item6_i$$

المفردة السابعة "وجود أدوات مالية مدرجة بالتكلفة المطفأة" تفسر 3.1% فقط من التغيرات الحاصلة في الحد من عدم تماثل المعلومات, كما نلاحظ أن قيمة-F المحسوبة تساوي (3.154) وهي أقل من قيمتها الجدولية تحت مستوى معنوية 5% ودرجات حرية (1 و98) التي بلغت (3.96) وهذا يعني أن النموذج المقدر غير ملائم للبيانات (وهذا ماتؤكده قيمة-p التي تساوي 0.079 وهي أكبر من مستوى معنوية 5%) لذلك سيتم قبول فرضية العدم التي تنص على عدم

وجود تأثير للمفردة السابعة "وجود أدوات مالية مدرجة بالتكلفة المطفأة" في الحد من عدم تماثل المعلومات. مع وجود إرتباط ضعيف طردي غير معنوي مقدارة 17.7% فقط.

المفردة الثامنة "حصول على مطلوبات مالية تم تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة" تفسر 0.2% فقط من التغيرات الحاصلة في الحد من عدم تماثل المعلومات, كما نلاحظ أن قيمة-F المحسوبة تساوي (0.216) وهي أقل من قيمتها الجدولية تحت مستوى معنوية 5% ودرجات حرية (1 و98) التي بلغت (3.96) وهذا يعني أن النموذج المقدر غير ملائم للبيانات (وهذا ماتؤكده قيمة-p التي تساوي 0.643 وهي أكبر من مستوى معنوية 5%) لذلك سيتم قبول فرضية العدم التي تنص على عدم وجود تأثير للمفردة الثامنة "حصول على مطلوبات مالية تم تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة" في الحد من عدم تماثل المعلومات. مع وجود إرتباط ضعيف طردي غير معنوي مقداره 4.7% فقط.

رابعاً. مناقشة نتائج البحث والتوصيات: يتبين أن متوسط ومجموع مفردات المعيار IFRS9 تقع ضمن نطاق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 وكذلك تطبيق متطلبات محاسبة التحوط بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 9 ضمن عدد المصارف من (1 والى 100) على التوالي للعينة المبحوثة وهي مفردة التحوط الأكثر تطبيقاً (مطبقة في جميع المصارف المبحوثة) مقارنةً مع المفردات الأخرى للمعيار, في حين كانت المفردة السابعة (وجود أدوات مالية مدرجة بالتكلفة المطفأة) الأقل تطبيقاً بمتوسط (0.01) ومجموع (1)، بينما كانت بقية المفردات تطبق بمتوسط ومجموع يتراوح بينهما. حيث ان الانحراف المعياري يدل على أن هنالك تفاوت كبير في تطبيق تلك المفردات بين عينة المصارف المبحوثة أكبرها المفردة الرابعة بمقدار (0.498)، وأقلها تفاوتاً المفردة الأولى والتاسعة بعدم وجود تفاوت بينما كانت بقية المفردات بتفاوت (إنحراف معياري). ولها تأثير معنوي متقارب جداً في الحد من عدم تماثل المعلومات في حين كانت بقية المفردات ليس لها تأثير معنوي في الحد من عدم تماثل المعلومات مع عدم إمكانية تقدير العلاقة والتأثير للمفردات الأولى والتاسعة لتساوي قيمها الذي يؤدي إلى تباين يساوي صفر.

التوصيات:

1. بالنظر لنتائج البحث بوجود تأثير معنوي ذي دلالة احصائية للمعيار الدولي رقم IFRS9 على الحد من عدم تماثل المعلومات لبعض مفردات المعيار لذا يوصي الباحثين بدراسة المعايير الاخرى المؤثرة على عدم تماثل المعلومات وبالتالي العمل على تعزيز تماثل المعلومات بين المصارف المحلية والعربية.
2. بالنظر لكون هذا البحث الاول على حد علم الباحثين فأنه يوصى بأجراء ابحاث ودراسات اخرى في سياق نتائج هذا البحث في تطبيق المعيار الدولي رقم IFRS9 في القطاع المصرفي في البلدان العربية والعراقية، خصوصا فيما يتعلق بقياس الادوات المالية وتأثيرها المعلوماتي في إطار الحد من عدم تماثل المعلومات.
3. بالنظر لتطور تطبيق المعايير الدولية بصورة عامة في البلدان المتقدمة وخصوصا المعيار IFRS9 وبما ان إلزام المصارف في كافة البلدان بالامتثال لمقررات لجنة بازل 4 IV لذا يلزم المصارف العربية الاستعانة بالمصارف والمؤسسات المالية الدولية نظرا لما يتوفر لديها من الخبرات في تطبيق المعايير المحاسبية وتحسين جودة المعلومات في إطار الحد من عدم تماثل المعلومات في البيئة المصرفية المحلية والعربية.

4. النظر الى المعيار الدولي رقم IFRS9 وما يستجد من ممارسات مهنية كدليل ارشادي للتطبيقات المحاسبية بهدف زيادة جودة المعلومات والحد من عدم تماثل المعلومات التي تحتويها القوائم المالية للمصارف المحلية والعربية.

المصادر

أولاً. المصادر العربية:

أ. الدوريات:

1. الدهراوي، كمال الدين مصطفى، ١٩٩٤، دور الإفصاح المحاسبي فى تخفيض عدم تماثل المعلومات وزيادة كفاءة سوق رأس المال، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، المجلد الواحد والثلاثون، العدد الثاني، ٤٣-٨٨.
2. رنا السعيد السيد عمر، 2020، أثر تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS9 على تحسين الاداء المالي للبنوك التجارية المصرية، بحث منشور مجلة البحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة بورسعيد، قسم المحاسبة، المجلد 21، عدد 4، 134-165.
3. ريباز محمد حسين محمد، 2017، الافصاح الإلكتروني في القوائم المالية ودوره في الحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية، دراسة استطلاعية لآراء عينة من المستثمرين والمحللين الماليين في سوق العراق للأوراق المالية، 300-335.
4. السيد، صفا محمود، ٢٠٠٥، التوسع في الإفصاح المحاسبي وعدم تماثل المعلومات بالبورصة المصرية، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، كلية التجارة، جامعة سوهاج، المجلد التاسع عشر، العدد الأول، 1-٤٩.
5. عبد الحميد أحمد شاهين ورجب محمد عمران أحمد البغدادي، 2020، القياس المحاسبي لمخاطر الائتمان في ضوء معايير الرقابة المصرفية لبازلIII والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS9 دراسة ميدانية بالمصارف التجارية المصرية، بحث منشور، كلية التجارة، جامعة السادات.
6. فراس اسماعيل مسعود الحيط، د. محمد فوزي شاكر شبيطة، 2017، أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 9 في جودة مخرجات النظام المحاسبي لشركات التأمين في الأردن، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الانسانية، مجلد السابع عشر، العدد الثالث، جامعة عمان العربية، 724-737.
7. محمد لطفي حسونة، 2017، المعالجة المحاسبية لأدوات المالية والتأثير على البنوك التجارية طبقا لمعيار التقارير المالية الدولية رقم 9 ومعيار المحاسبة الدولي رقم 39: دراسة مقارنة، مجلة الفكر المحاسبي، مجلد 21، العدد 4، كليه التجارة، جامعه عين شمس.
8. وفاء يوسف أحمد، 2016، أثر قياس الخسائر الأئتمانية وفقا للمعايير المحاسبية والضوابط الرقابية ذات العلاقة على جودة المعلومات المحاسبية في المصارف المصرية، مجلة الفكر المحاسبي، المجلد العشرون، العدد الرابع، كلية التجارة، جامعة عين الشمس، 78-93.

ب. الرسائل العلمية:

1. خالد، سحر علاء أحمد، ٢٠١٥، دور التقارير المالية الفترية فى الحد من عدم تماثل المعلومات فى ضوء المعايير المحاسبية (دراسة ميدانية)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة بنها.
2. صبيحة برزان فرهود، 2016، عدم تماثل المعلومات المحاسبية الأسباب والمعالجات المقترحة،

رسالة ماجستير غير منشورة، 1-35.

3. وائل عبد الحليم، 2018، أثر التغير في المستوى الافصاح الالكتروني للتقارير المالية على عدم تماثل المعلومات في الشركات المدرجة بالبورصة المصرية/دراسة إمبريقية، جامعة الزقازيق، كلية التجارة، قسم المحاسبة.
4. يحيى، زياد هاشم، والحبيطي، قاسم محسن، 2003، نظم المعلومات المحاسبية، وحدة الحدباء للطباعة والنشر، كلية الحدباء الجامعة الموصل، العراق.

ثانياً. المصادر الاجنبية:

A. Periodicals:

1. Armstrong, C., Barth, M., Jaqolinzer, A. and Riedle, E., 2010, Market Reaction to the Adoption of IFRS in Europe, Accounting Review, 85 (1), 31-62.
2. Aubert, F., and Grudnitski, G., 2011, The Impact and Importance of Mandatory Adoption of International Financial Reporting Standards in Europe, International Review of Financial Analysis 32, 39-48.
3. George A. Akerlof, The Market for: Lemons" Aug, 1970, Quality Uncertainty and the Market Mechanism. The Quarterly Journal of Economics, Vol. 84, NO.3., P488-500
4. Jara, E.G., A.C. Ebrero., & R.E.Zapata, 2011, "Effect of International Financial Reporting Standards on Financial Information Quality'. Journal of Financial Reporting&Accounting .9(2): 176-196.
5. Mohamed Gomaa et al, 2019, Testing the Efficacy of Replacing the Incurred Credit Loss Model with the Expected Credit Loss Model, European accounting review, VOL.28, NO 2.
6. Mojca Gornjak, 2017, Comparison of IAS 39 and IFRS9: The Analysis of Replacement", International School for Social and Business Studies, International Journal of Management Knowledge and Learning, Vol.6, No.1.
7. Syed Zaidi and Esperanza Huerta, 2014, IFRS Adoption and Enforcement as Antecedents of Economic Growth, International Journal of Accounting and Financial Reporting, ISSN 2162-3082, Vol. 4, No. 1, 1-27.
8. Tahat, Y., Dunne, T., Fifield, S., & Power, D., 2016, The impact of IFRS 7 on the significance of Financial Instruments disclosure: evidence from Jordan, Accounting Research Journal. Vol. 29, P241-273.

B. Books:

1. Marshall B. Romney & Paul John Steinbart, 2003, Accounting Information Systems, 9th Edition, Prentice Hall, p231.

C. Others:

1. Bhattacharya, N., Desai, H., Venkataraman, K., 2009, Earning Quality and Information Asymmetry, Working Paper, Edwin L. cok school of Business-Southern Methodisy University.
2. Niklas Frykström and Jieying Li, 2018, IFRS9-the new accounting standard for credit loss recognition, working paper, SVERIGES Risks banks, 23-41.